خمسة آلاف وحدة سكنية لمحدودي الدخل

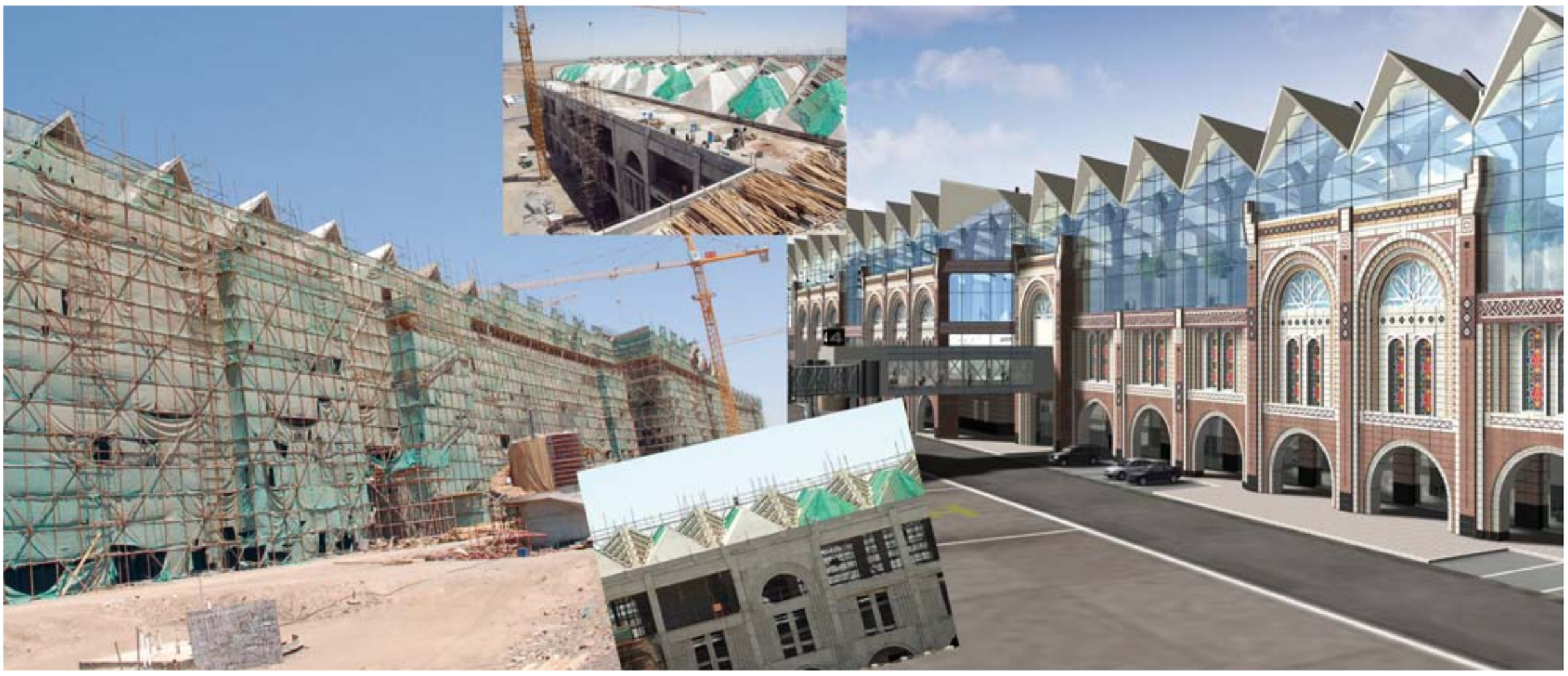

نسبة التغطية إلى ٣٤٪ من سكان الحضر.

قطاع النقل

يعد النقل الشريان الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي ومكونا أساسيا في قرارات الاستثمار، فضلاً عن كونه يمثل حلقة الوصل بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك كما يمثل النقل في الجمهورية اليمنية أهمية كبيرة بحكم موقعها الجغرافي بين جنوب غرب آسيا وشرق أفريقيا حيث تحظى اليمن بشبكة واسعة من الخطوط الجوية والبحرية والبرية التي تربطها بالدول المجاورة ومختلف دول العالم ومن هذا المنطلق أنشئت وزارة النقل بعد قيام الوحدة اليمنية كوزارة مستقلة في أول حكومة مشكلة بعد الوحدة بالقرار الجمهوري رقم (١) لعام ١٩٩٠م، حيث أنيط بالوزارة مهمة النهوض بقدرات وطاقات النقل وتعزيز خدماته داخليا وخارجيا لدعم التكامل الاقتصادي ونمو أنشطة التجارة والتصدير، وتهدف الوزارة إلى تحقيق إدارة استراتيجية لأنشطة النقل بأشكاله المختلفة، كما تسهم بصورة فاعلة في تنشيط وتوسيع حركة التجارة والاقتصاد وكذا في حركة المجتمع ومع العالم على أساس وحرية النشاط الاقتصادي والمنافسة الحرة وذلك في إطار الدستور والقوانين والسياسة العامة للدولة.

جهود

بهدف النهوض بقدرات وطاقات النقل وتحسين خدماته فقد أولته الحكومة اهتماما كبيرا ظهر ذلك وبصورة واضحة من خلال تطور التشريعات والبناء الهيكلي والمؤسسي وبناء القدرات ومقدار وحجم التوظيفات الرأسمالية التي خصصت لتطوير ورفع قدرات النقل بمجالاته المختلفة (البري، البحري، الجوي) وذلك في إطار الخطط التنموية للجمهورية اليمنية، نظراً للموقع الهام الذي تحتله اليمن، كونها تشرف على ملتقى الطرق التجارية الدولية التي تربط الشرق بالغرب، وإشرافها المباشر على مضيق باب المندب، وكذا إطلالها على البحر الأحمر من الغرب، وبموازاة ذلك أولت الدولة اهتماما بالغا بقطاع النقل البري والبحري والجوي من خلال التوسع في إنشاء المطارات والموانئ وتشجيع إنشاء شركات النقل سواء للركاب أو البضائع، وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع وفقا لآلية السوق ومبدأ المنافسة، إلى جانب تنظيم القطاع والارتقاء بمستوى خدماته.

النقل البري

ففي مجال النقل البري جرى خلال الأعوام الماضية إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري بهدف إصلاح وتحسين مستوى الخدمات في مجال النقل البري وإدارة وتنظيم المنافذ البرية الحدودية، وصدور قانون النقل البري لتنظيم عمل النقل البري وفق آليات سليمة تضمن تحقيق الفائدة للجميع، وإنهاء احتكار الدولة لهذا القطاع، وهو ما شكل نقلة نوعية أدت إلى تحرير أنشطته وفتح السوق أمام الشركات والمستثمرين للعمل بحرية في هذا المجال وفقا لآلية السوق ومبدأ المنافسة.

وقد أثمرت تلك الجهود نتائج ملموسة تمثلت في وصول عدد الشركات العاملة في مجال النقل البري الدولي للركاب الى ٢٥ شركة، وأكثر من ثمان شركات تعمل حاليا في مجال النقل البري بين المحافظات، الى جانب أكثر من ست شركات تعمل في الوقت الراهن في مجال النقل بسيارات الأجرة (الليموزين) ومايزيد عن ٢٠ مكتبا في مجال نقل البضائع على مستوى الجمهورية.

النقل البحري

وحظي مجال النقل البحري هو الآخر باهتمام كبير، بحيث أصبح في اليمن ستة موانئ تجارية هي عدن، والحديدة، والمخا، والصليف، والمكلا، ونشطون، إلى جانب عدد من الألسن والمنصَّات البحرية حيث شكلت الوحدة المباركة، نقطة تحول مهمة في مسيرة تطوير قطاع النقل البحري، من خلال استثمار الحكومة خلال العقدين الماضيين مايربو عن ٤٩ مليار ريال لتطوير القطاع البحري والموانئ، خصص منها ٧٠٪ لتطوير ميناء عدن بهدف استعادة مكانته التاريخية كمحطة هامة لحركة الملاحة العالمية ذات الصلة بمختلف الأنشطة التجارية بين الشرق والغرب.

كما عملت الدولة على تشجيع الاستثمار في مجال النقل البحري من خلال فتح مجال الشحن والتفريغ للقطاع الخاص في الموانئ اليمنية بشكل تنافسي ليصل عدد الشركات المنشأة والتي في طريقها للإنشاء إلى ٤٤ شركة مما انعكس إيجاباً على استيعاب العمالة اليمنية وتأهيلها بشكل منتظم وتحسين مستوى الخدمات وتخفيض تكاليف النقل البحري.

وفي ذات الإطار بدأت الدولة منذ أواخر عام ٢٠٠٨م بتنفيذ أولى الخطوات لتطوير ميناء عدن من خلال تأسيس شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ المحدودة كمشغل دولي لميناءي عدن القديم والجديد للحاويات والتي شرعت فور تسلمها العمل في تنفيذ خطة توسيع وتطوير للميناء ومحطة الحاويات على مرحلتين بتكلفة إجمالية تبلغ ٨٥٠ مليون دولار .

وتشمل المرحلة الأولى التي تستمر خمس سنوات وبتكلفة ٢٠٠ مليون دولار توسيع مساحة خزن الحاويات من ٥٤٠ ألف حاوية إلى ٩٤٠ ألف حاوية، وتوسعة الرصيف القائم من ٧٠٠ متر إلى ١١٠٠ متر بهدف رفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات إلى ١ر٥ مليون حاوية بنهاية عام ٢٠١٣ .

فيما تشمل المرحلة الثانية التي تبدأ عند بلوغ الطاقة الاستيعابية في المرحلة الأولى ٧٠ ٪ ، توسعة وتعميق الميناء وتوسعة حوض استدارة السفن وتعميق القناة الملاحية وإنشاء رصيف بطول ٩٠٠ متر وعمق ١٨ متراً، ورفع الطاقة الاستيعابية لمحطة الحاويات إلى ما بين ٣ر٥ – ٥ ملايين حاوية سنوياً، وذلك بغرض تطوير المنطقة الحرة بعدن ومطارها الدولي وتحويلها إلى محطة دولية للشحن الجوي في المنطقة، ومركز دولي للتجارة ومنطقة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال الصناعات التصديرية.

كما تسعى الحكومة حالياً للبدء بتنفيذ مشروع تطويري وتأهيلي لمدن الموانئ بهدف تقوية قدرات التخطيط والشراكة الفاعلة وتنسيق الأعمال وتنفيذ الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار الخاص وتشجيع إيجاد فرص العمل في هذه المدن، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية للمساعدة في الترويج للاستثمارات .

ويتوافق هذا المشروع الجديد الذي يعد الأول من نوعه في هذا المجال مع أهداف « الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١١ / ٢٠١٥م من حيث النهوض بالمناطق الساحلية واستثمار الإمكانيات السياحية واستثمار ميزة الموقع الجغرافي وتعزيز دور المناطق الحرة وتقوية الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

ويجري حاليا العمل على إعداد دراسة استراتيجية لتشخيص واقع الموانئ اليمنية، وتقييم المواقع المستقبلية لها ومستويات ومميزات كل ميناء وكل موقع على حدة للوصول إلى رؤية مستقبلية شاملة للموانئ اليمنية بحيث تعمل جميعها بشكل تكاملي وتنافسي معا وتلبي متطلبات النمو المتوقع على مدى أجيال لما فيه خدمة الاقتصاد الوطني والنهوض به بما يسهم في تقوية مناخ الاستثمار وتشجيع النمو وخلق فرص العمل في موانئ عدن والحديدة والمكلا، وتحويل مدنها الساحلية ، إلى مراكز إقليمية واقتصادية لجذب الاستثمارات الخليجية والعربية والأجنبية.

وتتضمن الدراسة تطوير شاطئ شمال عدن بتكلفة ٨٣٣ مليون دولار، وإنشاء ثلاثة مراس جديدة وتعميق القناة بميناء الحاويات بعدن بتكلفة ٦٣٩ مليون دولار، وكذا تعميق قناة ميناء الحديدة بتكلفة ٤٥١ مليون دولار وبناء أرصفة إضافية للحاويات في الميناء ذاته بتكلفة ٣٧٣ مليون دولار، فضلا عن تطوير ميناءي الضبة وبروم في حضرموت بتكلفة ١٩٨ مليون دولار و٧٣ مليوناً على التوالي.

فيما تعمل وزارة النقل حاليا على وضع الترتيبات لإنشاء موانئ تجارية جديدة ضخمة في عدد من المحافظات الساحلية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٣م بكلفة إجمالية تصل إلى قرابة ٤٠٠ مليون دولار، تتمثل بإنشاء ميناء حضرموت الجديد بمنطقة بروم، وإنشاء ميناء خلفوت بمحافظة المهرة، وانشاء ميناء تجاري بأرخبيل سقطرى، وانشاء ميناء الضبة الصناعي، إلى جانب تطوير وتأهيل ميناء المخا لزيادة طاقته الاستيعابية الخاصة باستقبال ورسو السفن والبواخر التجارية الكبيرة وتنفيذ عمليات التصدير والاستيراد لمختلف أنواع البضائع.

النقل الجوي

وفي ذات الاتجاه وإدراكا من الدولة لأهمية قطاع النقل الجوي فقد عملت منذ قيام الثورة المباركة على تنمية وتطوير هذا القطاع سواء من خلال تحديث وإعادة تأهيل المطارات اليمنية المحلية منها والدولية ، أو عبر تحديث وتطوير شركة الخطوط الجوية اليمنية التي تعتبر الناقل الوطني لليمن ورفع قدراتها التنافسية في ظل سياسة الأجواء المفتوحة.. بحيث أصبح في اليمن حاليا سبعة مطارات دولية مجهزة بأحدث المعدات الملاحية اللازمة للطيران في صنعاء ، وعدن ، وتعز ، والحديدة، والريان، وسيئون، وسقطرى، إلى جانب ١٢ مطارا محليا في مدن المكلا وعتق وبلحاف والغيظة ومأرب والبقع والبيضاء وصعدة والجوف وعبس وثمود وجزيرة كمران.. فيما يجري حاليا إنشاء مطار صنعاء الدولي الجديد بجوار المطار القديم على أحدث المواصفات الدولية وبكامل الخدمات بتكلفة إجمالية تصل إلى ٥٠٠ مليون دولار.

كما عملت الدولة على تحديث وتطوير الخطوط الجوية اليمنية باعتبارها الناقل الرسمي للجمهورية اليمنية ، بعد إتمام عملية دمج شركتي الطيران الوطنيتين « اليمنية « و»اليمدا» في العام ١٩٩٦م ، في شركة الخطوط الجوية اليمنية، لتبدأ عمليات تحديث وتطوير أسطولها الجوي، حيث تم خلال العشر السنوات الماضية رفد الشركة بـ ١١ طائرة من طراز (ايربـاص ٣٠٠-٣١٠) .. فضلا عن التعاقد على تزويد «اليمنية» بعشر طائرات أخرى من طراز (ايرباص ٣٢٠) بتكلفة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دولار ، فضلا عن إنشاء وتأسيس شركة السعيدة للنقل الجوي الداخلي برأسمال يصل إلى (٨٠) مليون دولار، حيث بدأت الشركة بتسيير أولى رحلاتها الداخلية في أكتوبر ٢٠٠٨م.

وفي الوقت الراهن تسعى الحكومة لإنجاز عدد من المشاريع في مجال النقل الجوي تتمثل في بناء وإعادة تأهيل عدد من المطارات وتحديث معداتها ومنشآتها بكلفة إجمالية تبلغ ٧٧ مليارا و٥٤٨ مليون ريال ، منها ما هو قيد التنفيذ حاليا ، بينما تم رصد مبلغ ٢٣ ملياراً و٧١٦ مليون ريال لتطوير عشرة مطارات في إطار البرنامج الاستثماري للهيئة العامة للطيران المدني .

سكة الحديد

كما تطمح اليمن إلى تنفيذ مشروع استراتيجي في القريب العاجل يتمثل بإنشاء سكة حديد لربط مدن الجمهورية ببعضها البعض من جانب وربط اليمن بدول الخليج من جانب آخر بنظام «بي. أو. تي» مع شركات القطاع الخاص العالمية .. حيث وافقت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مؤخرا على القائمة المختصرة للخدمات الاستشارية للمشروع لتنفيذ المشروع على ثلاث مراحل بطول ٢٤٥٩ كيلومترا وبتكلفة إجمالية تقدر بنحو ثلاثة مليارات و٥٧٧ مليون دولار للمشروع.

الكهرباء والطاقة

يشكل توفر الطاقة الكهربائية أولوية قصوى للمسار التنموي في شتى المجالات باعتبارها قاطرة التنمية وأهم البنى التحتية الجاذبة للاستثمار نظراً لارتباطها بمستوى توفر القدر الكافي من الطاقة حسب الطلب من كل قطاعات الخدمات والإنتاج، ولتحقيق ذلك فقد جعلت الحكومة هذا القطاع الحيوي الهام في طليعة اهتمامها المبين ذلك في عدد من المؤشرات المحققة والخطط المستقبلية والإجراءات المتخذة والمشروعات المنفذة بالإضافة إلى وضع القطاع ضمن الأولويات العشر للحكومة من خلال الاستفادة من قدرات القطاع المتاحة والاستفادة من الموارد الطبيعية لتوفير الطاقة الكهربائية بأقل التكاليف وتحديث تقنيات الإنتاج حيث تتوقع الأهداف التنفيذية للأولوية المساهمة في توفير ما يقارب (٤٢) مليار ريال سنوياً الناتجة عن خفض كمية الديزل بفعل إدخال محطة مأرب الغازية لإنتاج الكهرباء بطاقة(٣٤١) ميجاوات .

مؤشرات

شهد م قطاع الكهرباء تطورات ملحوظة خلال الفترة ١٩٩٠ ؟ ٢٠١٠ م، حيث يلاحظ بوضوح ارتفاع نسبة التغطية للسكان ما يقارب الضعف من ٢٥,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤٥٪ من إجمالي السكان في الجمهورية وارتفعت القدرة المركبة بالميجاوات من ٦٥٥،٦ عام ١٩٩٠م إلى ١١٥٩ ومع ذلك فهي لا تفي بالطلب المتزايد ،كما تم العمل على تعزيز القدرة الكهربائية للمنظومة الوطنية من خلال استهدف البرنامج العام للحكومة تعزيز القدرة الكهربائية بـ (٦٣٥) ميجاوات حيث حققت الحكومة بإجراءاتها في هذا الجانب تعزيز القدرة الكهربائية بحوالي (٢٩٤) وتشغيل محطة مأرب الغازية (م١) بقدرة (٣٤١) ميجاوات بالإضافة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات التنفيذية والفنية لتنفيذ عدد من المشروعات لتعزيز المنظومة الوطنية بحوالي (١٧٧٢) ميجاوات خلال الفترة القادمة وهي استكمال المرحلة الأولى من محطة مأرب الغازية (٢) بطاقة (٤٠٠)ميجاوات. ومناقصة محطة مأرب (٣) الاسعافية بقدرة (٣٥٠) ميجاوات ومشروع الاستثمار في محطة غازية في مأرب بقدرة (٢٢٢) ميجاوات بنظام (IPP)وكذا استكمال تنفيذ (٩١٪) من مشروعات خط النقل مأرب/ صنعاء بقدرة (٤٠٠) ك.ف ومن محطات التحويل كما تم استكمال إعداد الدراسات الفنية لمشروع محطتي معبر وبلحاف الغازية بقدرة (٤٠٠) ميجاوات لكل منهما ، وجاري بين وزارتي النفط والكهرباء تنسيق لتوقيع اتفاقية بينهما بمد أنبوب الغاز إلى موقع المحطتين والاتفاق على قيمة الغاز.

الطاقة المتجددة :-

مثل صدور قرار مجلس الوزراء رقم(١٩٩) لسنة ٢٠٠٩م بشأن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة دافعا لمواصلة العمل لتنفيذ مشاريع من هذا النوع حيث تم تركيب عدد(١٠٠٠) لوح شمسي .